مجلس المستشارين
فريق الأصالة والمعاصرة

الرباط في : 20/07/2020
رقم السؤال : 3 671

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع نسبة البطالة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر إشكالية البطالة من القضايا الرئيسية التي من المفروض أن توليها الحكومة أهمية قصوى، عبر سن سياسة عمومية في مجال التشغيل تهدف إلى خلق فرص الشغل لفائدة الشباب سواء حاملي شواهد التعليم العالي أو حاملي الشواهد التقنية والمهنية أو غيرهم من الشباب، غير أن الملاحظ هو اتجاه قوانين المالية للسنوات الأخيرة إلى التخفيض من مناصب الشغل حيث أحدث مشروع قانون المالية لسنة 2019 ما يعادل 25.208 منصب، في حين لم يحدث قانون المالية لسنة 2020 سوى 23.112 منصب، ليتفاجأ المغاربة بمنشوركم المتعلق بتحيين مقترحات القطاعات الوزارية المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023، الذي تحثون من خلاله القطاعات الوزارية والمؤسسات على عدم برمجة إحداث مناصب مالية جديدة برسم السنة المالية 2021 .

السيد رئيس الحكومة،

لقد التزمتم من خلال البرنامج الحكومي بالتخفيض من نسبة البطالة إلى 8,5 بالمائة في أفق سنة 2021، غير أنه ومع كامل الأسف نلاحظ أنكم وإلى يومنا هذا لازلتم بعيدين جدا عن تحقيق هذا الرقم، حيث أكدت المندوبية السامية للتخطيط HCP عبر مذكرتها الإخبارية الأخيرة، أن نسبة البطالة خلال الفصل الأول من سنة 2020 بلغت حوالي 10,5 بالمائة، مسجلة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنة الماضية التي عرفت تسجيل 9,1 بالمائة فقط. كما يعرف عدد العاطلين تفاوتات كبيرة بين مختلف جهات المملكة، فحسب المندوبية السامية للتخطيط في مذكرتها الإخبارية للفصل الثالث من سنة 2019، فإن 79.2% من عدد العـــــــــاطلين يتمركـــــزون في ست جهـــــات فقط، حيث جاءت جهة الدار البيضـــــــــاء–سطات في المقدمة بـــــ24.1% من العـــــــــاطلين متبوعة بجهة الربـــــاط سلا القنيطرة بـ13.9%، ثم بجهة طنجة تطوان الحسيمة بـ12.6%.

كذلك هناك تفاوتات كبيرة حتى داخل نفس الجهة، بين المدن الكبرى وبين المدن الصغرى والمناطق الجبلية البعيدة عن محاور الطرق الرئيسية، فعلى سبيل المثال، وحسب النشرة الإحصائية للمغرب الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018، سجل معدل البطالة بالوسط الحضري نسبة 8.4 بمدينة تطوان، و12.3 بمدينة العرائش، و12.3 بمدينة شفشاون، بينما بلغت هذه النسبة 18.8 بمدينة وزان.

صحيح السيد رئيس الحكومة أن حالة الطوارئ الصحية، فرضت على بلادنا اتخاذ إجراءات قاسية كانت لها تداعيات سلبية على مختلف مناحي الحياة العامة بما فيها إشكالية التشغيل، حيث أن العديد من مستخدمي القطاع الخاص وجدوا أنفسهم بدون شغل حتى بعد مباشرة الحكومة لرفع إجراءات الحجر الصحي والسماح باستئناف جل الأنشطة الاقتصادية والمهنية، إلا أننا نؤكد أنه على الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية وبالسرعة المطلوبة بما يمكن من تجاوز كل الإكراهات في هذا المجال.

ولذلك، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لمراجعة سياسية التشغيل بهدف تخفيض نسبة البطالة استنادا إلى ما التزمتم به في البرنامج الحكومي؟

صاحب السؤال

العربي المحرشي